الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية: المحاضرة الثانية (22-46)

أ- بين كينز ان النقود لا يحتفظ بها لأغراض المبادلة فقط بل للاحتياط والمبادلات وللمضاربة وإن سرعة تداول النقود ليست ثابتة قد تتغير بسبب سعر الفائدة عند انخفاضها يزداد الاستثمار والدخل والطلب على النقود وترتفع الأسعار وتزداد سرعة تداول النقود وكذلك اثناء الدورة الاقتصادية سواء انكماش أو تضخم تتغير تبعاً لذلك.

ب- افترضوا أن حجم المعاملات ثابت لوجود الاستخدام الكامل مع ثبات الهيكل الرأسي للإنتاج (استخدام المواد الوسيطة دالة في الانتاج) وهذا غير دقيق لأن ذلك يمكن أن يتغير بالمدى القصير بتأثير سعر الفائدة وعليه فأن حجم النقود وسرعة تداولها لا يؤدي الى ارتفاع الأسعار إذا زادت الصفقات أو المعاملات بالوقت نفسه.

ج- النظرية تؤكد ان مستوى الاسعار يعتمد على كمية النقود. ولكن يمكن أنّ يحدث العكس عند سيادة التفاؤل يحدث توسع ويزداد الطلب الكلي فترتفع الأسعار لوجود الاستخدام الكامل وقد يزداد الطلب على النقود فتخلق المصارف نقود جديدة وتزداد سرعة تداولها فتكون زيادة كمية النقود MSV نتيجة لزيادة الأسعار P أو ما يقابلها.

ثالثاً نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية

- **يُحقق سعر الفائدة التوازن في سوق رأس المال من خلال التأثير بالادخار والاستثمار.**
- **الادخار هو عرض رؤوس الأموال بينما الاستثمار يمثل طلب تلك الأموال.**
- **الادخار هو ذلك الجزء من الدخل لم ينفقه الفرد أي تأجيل الاستهلاك لفترة مقبلة وسعر الفائدة هو ثمن التنازل عن الاستهلاك الفرد يدخر ماله من أجل الحصول على سعر فائدة.**
- **الاستثمار فهو شراء السلع الرأسمالية من أجل زيادة القدرة الانتاجية للسلع والخدمات والحصول على عائد من العملية الانتاجية يجعل المنتج يدفع جزء من العائد كسعر فائدة على الاموال التي يقترضها.**
- **عرض السلع والخدمات والطلب عليها والادخار والاستثمار لجميع يتأثر بسعر الفائدة.**

1- قروض نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية:

أ- المدخر رشيد لا يحتفظ بنقود عاطلة لذلك هو يضحي بتأجيل استهلاكه بجزء من دخله وينتظر أن يحصل مكافأة على تضحيته وكذلك تعويضاً عن مخاطرته بإقراض أمواله للمستثمر باحتمال عدم إرجاع أمواله (وسعر الفائدة هي مكافأة وتعويض)

ب- مرونة سعر الفائدة.

ج- الادخار دالة موجبة في سعر الفائدة والاستثمار دالة سالبة في سعر الفائدة ويتميزان بمرونة عالية للتغيير في سعر الفائدة.

2- آلية عمل النظرية:

- **على افتراض عدم وجود أسواق للأوراق المالية ولا مؤسسات مالية وسيطة ولا يُعاد بيع الأوراق المالية ولا يوجد سوى نوع واحد من الاوراق المالية وهي سندات غير قابلة للسداد.**
- **تقوم المنشآت بالاقتراض (بيع السندات) إذا توقعت حصولها عائد لا يقل عن سعر الفائدة الذي ستدفعه لحملة السندات (وهذا جانب الطلب على الأموال).**
- **المدخرون فهم يمثلون (جانب العرض) والمدخرات تزداد كلما زاد سعر الفائدة.**
- **الطلب على الأموال وعرضها يتعادلان في نقطة تقاطع بين الادخار والاستثمار.**
- **الطلب على الأموال وعرضها يتعادلان في نقطة تقاطع بين الادخار والاستثمار يتحدد فيها سعر الفائدة التوازني (بين الادخار المقصود والاستثمار المخطط) ويزداد طلب رؤوس الأموال (القروض) كلما انخفض سعر الفائدة.**

- زيادة القروض (الادخار) كلما زاد سعر الفائدة يرجع الى (التفضيل الزمني) للمدخرين أي أنهم يفضلون القيمة الحاضرة على القيمة نفسها في المستقبل أي أن سعر الفائدة هو ثمن الانتظار + ثمن المخاطرة التي يتحملها المقترض.
- وسعر الفائدة وإن تذبذب فإنه يستقر عند تعادل الادخار المقصود والاستثمار المخطط فلا ينتج من الادخار أي تعطيل في تدفق النقود مقابل السلع والخدمات لذلك تنطبق نظرية كمية النقود في التعادل بين العرض والطلب وايضاً في حالة عدم وجود ادخار.
- منحنى الادخار عند زيادة الادخار ينتقل الى اليمين فينخفض سعر الفائدة وبالعكس الى اليسار على فرض ثبات منحنى الاستثمار.
- وإذا ازدادت انتاجية رأس المال ينتقل منحنى الاستثمار الى اليمين وسعر الفائدة يرتفع على فرض ثبات منحنى الادخار.

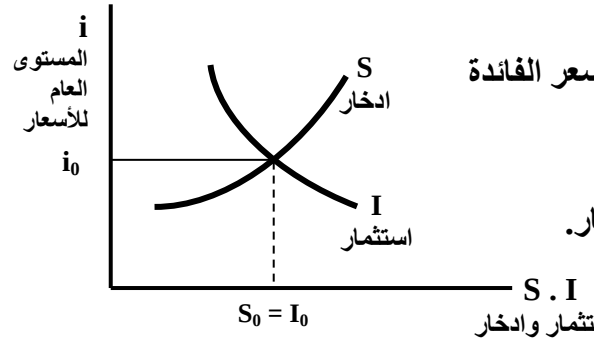

<u>ويمكن تغيير بعض الفرضيات لجعل النظرية قريبة من الواقع م</u>

- المقترضين لا يدفعون الفائدة نفسها في لحظة معينة بل تتفاوت سعر الفائدة تبعاً لدرجة المخاطرة التي يتعرض لها المقترض.
- <u>ويطلق سعر الفائدة الخالص</u>: على السعر الذي يلتزم به المقترض في حالة عدم وجود أية مخاطرة ويمثل مكافأة انتظار المقترض أو تأجيل استخدامه للأموال.
- <u>وسعر الفائدة في السوق</u>: هو السعر الخالص + عمولة المخاطرة.
- ويختلف سعر الفائدة حسب فترة سداد القرض فكلما كانت المدة أطول أرتفع أسعار الفائدة بسبب تغيّر درجة المخاطرة.
- وجود ادخار سلبي وادخار ايجابي لا يغير من تعادل الادخار مع الاستثمار.
- يمكن أن يزداد الادخار السلبي عندما يبيع المدخر سنداته القديمة يؤدي الى انخفاض أسعار السندات أي ارتفاع سعر الفائدة وهي نفس نتيجة قلة الادخار الايجابي وهي لا تؤثر في التوازن بين الادخار والاستثمار حيث يكون [صافي الادخار = الادخار الايجابي – الادخار السلبي] صافي الادخار = الاستثمار

- انخفاض صافي الادخار

- بيع السندات القديمة يؤدي انخفاض سعرها وارتفاع سعر الفائدة ويزيد من الاستهلاك بنسبة أكبر بينما يشتري هذه السندات القديمة مدخرين آخرين بنفس النسبة وهي لا تمثل استثماراً جديداً مما يؤدي الى انخفاض صافي الادخار الجاهز للاستثمار كما في الشكل حيث انخفاض الادخار يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة

- تعديل فرضية أخرى وهي:

قبول وجود البنوك: فاحتمال اختلال السوق المالية ويقوم البنك بتعديل بمحاولة تصحيح الاختلال اي اعتماد السياسة النقدية أو المالية بمعنى لا يتساوى الادخار مع الاستثمار واخفاق التلقائية بتحقيق التوازن.

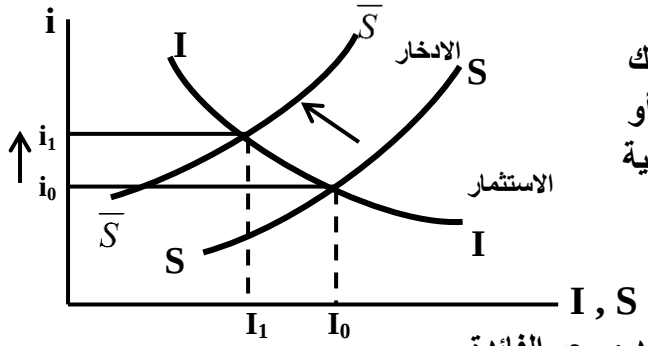

3- <u>نظرية ويكسيل في كمية النقود وسعر الفائدة</u>:

- قدم السويدي كنت ويكسيل صورة متطورة لنظرية كمية النقود وسعر الفائدة.
- تبين أن العوامل النقدية لا تؤثر على مستوى الأسعار بصورة مباشرة وإنما تؤثر فيه عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة. فنظرية كمية النقود الكلاسيكية تؤكد إن زيادة كمية النقود تؤدي الى وجود أرصدة عاطلة من النقود تحفزهم على زيادة الانفاق فترفع الأسعار.

- والربط بين نظرية سعر الفائدة ونظرية كمية النقود على افتراض وجود الاكتناز والاكتناز السلبي ،أوضح ويكسيل ان الطلب على القروض (ما يرغب رجال الأعمال باستثماره في شراء السلع الرأسمالية) قد لا يساوي الكمية التي يرغب الأفراد والمؤسسات بادخارها والفرق بينها يأتي اما من الزيادة في الكمية النقود او الاكتناز السلبي أو كليهما: أي

$$S + DH + \Delta M = I$$

← (الادخار S + الاكتناز السلبي DH + الزيادة في كمية النقود = الاستثمار) والاكتناز السلبي: هو ارصدة نقدية عاطلة

ΔM = وهي كمية النقود التي تقوم البنوك بخلقها ولم تستخدم كاملة في اقراض رجال الأعمال.

- وجميع ذلك متاح لرجال الأعمال لأغراض الاستثمار، وسعر الفائدة يجب ان يتحرك الى أعلى أو أسفل حتى يستقر للإقراض او الطلب على السندات.
- والطلب على القروض او عرض السندات يمثل الطرف الايمن.
- ويمكن ΔM أن تكون بالسالب اي نقص في كمية النقود التي تستعد البنوك لخلقها.
- ΔH = ممكن ان تكون كمية سالبة ويعني أن الأفراد زاد من اكتنازهم أي احتفظوا بجزء من دخولهم عاطلة (والاكتناز السلبي) يحصل عندما تكون كمية النقود الموجودة غير كافية لشراء السلع والخدمات (فتكون عاطلة لعدم الكفاية) أي:

IPY = مقدار النقود اللازمة لإنجاز المعاملات شراء السلع والخدمات النهائية. $DH = M - IPY$

M = هي كمية النقود الموجودة في الاقتصاد.

- وهذا الربط بين التغيير في سعر الفائدة وما يؤثر في الاستثمار والادخار من جهة والتغيير في كمية النقود والاكتناز السلبي من جهة ثانية وعلاقة ذلك في التغيير بالأسعار المتضمن في IPY من جهة ثالثة، وعليه فإن نظرية ويكسل بينت العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار من خلال تأثير سعر الفائدة.

←ويمكن توضيح الصيغة المبسطة لتحليل ويكسل في الشكل التالي: عبد السلام ص 171

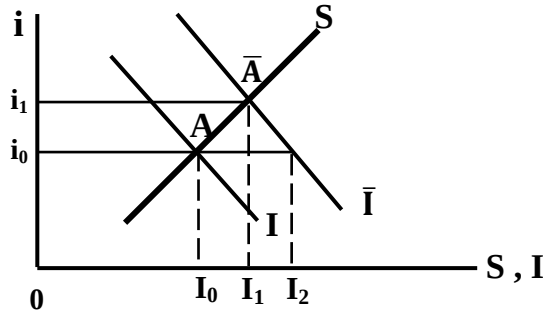

- لو فرضنا السعر الطبيعي للفائدة i_0

1- وحدث وزاد الاستثمار أدى الى انتقال منحنى الاستثمار من I الى $\bar{I}$ والمفروض يرتفع سعر الفائدة الى i_1 ولكن تدخل البنوك في خلق نقود جديدة لتمويل الاستثمار الجديد بالنقود الجديدة وبسعر الفائدة القديم i_0 أو بسعر فائدة اقل من i_1 فجزء من الاستثمار المسافة ($_0I_0$) يمول عن طريق الادخار والجزء الآخر المسافة (I_0 I_2) يمول من النقود الجديدة التي خلقتها البنوك فتنشأ فجوة تضخمية مقدارها (I_0 I_2) لأن الادخار لم يزداد لمواجهة الزيادة في الاستثمار لأن سعر الفائدة لم يرتفع الى i_1 لتشجيع الادخار بل بقي في i_0.

- وبما أن الانفاق الاستهلاكي لم يقل لأن الادخار لم يزداد بينما زاد الاستثمار بمقدار (I_0I_2) وهذا يعني أن الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية قد زاد بالقياس لما معروض منها بالأسعار القديمة ← زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي الى رفع الأسعار لأن الكمية لم تزيد بعد والدخول لم ترتفع بعد لذلك الافراد لا يستطيعون دفع مبالغ أكبر للحصول على السلع الاستهلاكية فتحدث ظاهرة (الادخار الاجباري) بذلك سينخفض الاستهلاك بسبب ارتفاع الاسعار دون حدوث ارتفاع مماثل في الدخول ويعد ذلك ادخاراً غير مقصود. وفي النهاية.
- الاستثمار يتعادل مع الادخار الفعلي = (الادخار المقصود + الاجباري).

- وبيع السلع بأسعار مرتفعة سيزيد دخول الافراد (دخول عناصر الانتاج) فيزيد الاستهلاك فيعود الاستهلاك الحقيقي الى مستواه السابق مع بقاء الأسعار مرتفعة.
- ويلاحظ ارتفاع الأسعار = نسبة زيادة عرض النقود وإلا ستكون هناك دخول عاطلة تبقى سعر الفائدة دون مستواه الطبيعي فيبقى التضخم.
- أما الأجور النقدية فترتفع بارتفاع الأسعار بنفس النسبة. لأن إذا كان أقل يحفز المنشآت على زيادة التشغيل ولكن لا يوجد فائض بالأيدي العاملة العاطلة لذلك زيادة الطلب على العمل يؤدي الى ارتفاع الأجور مساوياً لارتفاع الأسعار وزيادة كمية النقود المعروضة.

2- في حالة لجأت البنوك الى بيع السندات التي بحوزتها لسحب جزء من النقود المتداولة ←↓ تخفيض أسعارها ←↑ سعر الفائدة في السوق ←↓ طلب القروض للاستثمار ← تمدد عرض الادخار المقصود بسبب ارتفاع سعر الفائدة الى النقطة B معناه زيادة في الادخار وانخفاض في الانفاق الاستهلاكي مع انكماش الانفاق الاستثماري بسبب ارتفاع سعر الفائدة السوقي عن الطبيعي

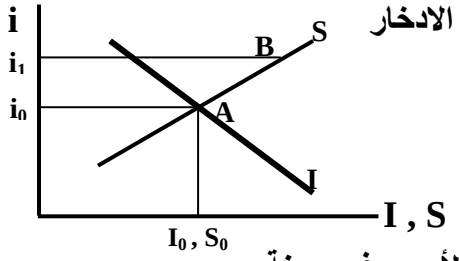

- فيصبح الطلب الكلي (G+I) أقل من العرض الكلي بالأسعار السابقة
- فيحدث انكماش يسبب انخفاض الأسعار والأجور أو تزيد البطالة إذا كانت الأجور غير مرنة.

← سواء (تضخم أو انكماش) تنتهي إذا رجع سعر الفائدة في السوق الى مستواه الطبيعي بحيث الاستثمار = الادخار المقصود.

3- عند وجود اكتناز ←↓ أسعار السندات ←↑ سعر الفائدة من مستواه الطبيعي ←↓ الاستثمار دون أن يقل الادخار المقصود ←↓ الطلب الكلي قياساً بالعرض من السلع والخدمات ← نقص بالتشغيل ←↓ في الأسعار والأجور النقدية ويستمر الانكماش طالما وجد الاكتناز وعندما يتوقف الاكتناز تكون الاسعار قد انخفضت بنسبة سرعة تداول النقود (لأن الاكتناز معناه انخفاض في سرعة تداول النقود) وكذلك انخفاض الدخول النقدية.

4- أما إذا لجأ الأفراد الى الاكتناز السلبي فإن الطلب على السندات يتكون من (الأرصدة النقدية العاطلة + المدخرات الجارية) فيزداد الطلب عليها وترتفع أسعارها وينخفض سعر الفائدة في السوق عن مستواه الطبيعي ← فائض في الطلب الكلي فترتفع الأسعار والأجور النقدية وعندما يتوقف الاكتناز السلبي يعود سعر الفائدة الى مستواه الطبيعي ويتوقف أتجاه الارتفاع للأسعار والأجور لكنها تظل مرتفعة ويعم تأثير الاكتناز والاكتناز السلبي على مستوى الأسعار عن طريق سوق رأس المال ولا يُعاد التوازن الا بالقوى التلقائية.

5- أن سعر الفائدة التوازني يتحدد عند تساوي كمية الارصدة المعدة للإقراض (الادخار) وهو مصدر الطلب على السندات وبين كمية الأرصدة التي يطلبها (المستثمرون) للاقتراض + العجز الحكومي المحدد خارجياً (G – T) والذي يمول عن طريق السندات المباعة والتي تساوي عرض السندات. (الادخار عرض اموال طلب لسندات الاستثمار طلب الاموال).

6- وسعر الفائدة يؤثر بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مكونات (الطلب الكلي)

- فإذا أنخفض سعر الفائدة ↑ الاستثمار ↑ الاستهلاك ↓ الادخار
- هناك عوامل مستقلة تؤثر على الاستثمار (الانتاجية الحدية لرأس المال، تطور أساليب الانتاج وغيرها) أما الاستهلاك (العوامل الاجتماعية، والمؤسسية التي تحدد الميل الحدي للادخار) ويجمع الاستثمار والاستهلاك يعامل مستقل مشترك وهو سعر الفائدة.

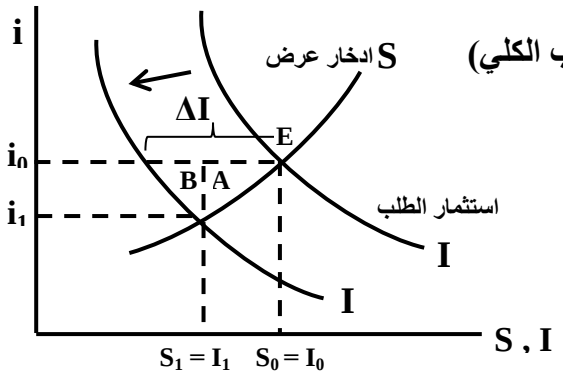

- فإذا زاد أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاع سعر الفائدة الناتج عنه يحد من ارتفاع المكون الآخر وبالعكس.

- عند حدوث انخفاض مستقل في طلب الاستثمار كما في الرسم ΔI ينتقل المنحنى من I_0 الى I_1 ←↓ i الى i_1 ←↓ S من S_0 الى S_1 ويزيد الاستهلاك ↑ الجاري على الرسم المنطقة A ولكن انخفاض سعر الفائدة سيزيد الاستثمار مرة أخرى (المستقبل والتابع) التابع المنطقة B على الرسم.
- عند سعر فائدة i_1 يتحقق التوازن مرة اخرى عندما يتساوى الادخار (عرض الأرصدة) مع الاستثمار (طلب الأرصدة) في المنطقة E وفيها (ولزيادة الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة)

الزيادة في الاستهلاك = الانخفاض في الادخار + الزيادة في الاستثمار

و $\Delta I = B + A$ ولا يتأثر مجموع طلب القطاع الخاص (C+I) بانخفاض الطلب الاستثماري حيث المنطقة A انخفاض الادخار = زيادة الاستهلاك و B زيادة الاستثمار التابع بسبب انخفاض سعر الفائدة = ΔI

- مرونة سعر الفائدة هي التي تعيد التوازن مع مرونة سوق العمل.

1- انتقادات نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية:

أ- النظرية الكلاسيكية الأصلية افترضت عدم وجود اكتناز والاكتناز سلبي والادخار والاستثمار دائماً متساويان عند سعر الفائدة التوازني ولكنه موجود بسبب احتفاظ الفرد بجزء من دخله لتنظيم عملية الانفاق ما بين بداية المدة ونهايتها أو لأغراض الطوارئ والمدفوعات الكبيرة يحتفظ الافراد بالنقود عاطلة (اكتناز) أو أي ما لديه من اموال جارية غير كافية للأنفاق فيكون اكتناز سالب الذي نفاه الكلاسيك وتحدث عنه ويكيسيل (يكون خارج دوره الدخل).

ب- سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الاستثمار والادخار وبفضله يتحقق التعادل بينهما . فحالة النشاط الاقتصادي في المستقبل (التوقعات) حول الدورة الاقتصادية ومشاكل فائض الانتاج والبطالة هي عوامل مؤثرة في الاستثمار غير سعر الفائدة. وأوضح كينز أن العامل المهم للادخار هو الدخل القابل للتصرف وحجمه أكثر من تأثره بسعر الفائدة.

ج- مرونة منحنى الاستثمار والادخار أتجاه سعر الفائدة:

- فلو زاد دخل وزاد سعر الفائدة فيزداد الادخار يحدث ذلك في الرخاء فيزداد الاستثمار فلا يستجيبون لزيادة سعر الفائدة أو تغييره معناه ضعف مرونة كلا المنحنيين بالنسبة لسعر الفائدة.
- إذا انخفض سعر الفائدة واستمر بالانخفاض يحدث ذلك بالتضخم النقدي أو الكساد المستمر وقد أفترض الكلاسيك أنهما حالتين طارئة فأهملوها.
- كلا المنحنيين يحدد موقعهما عامل مختلف الادخار يتحدد بالدخل والاستثمار بالإنتاجية الحدية لرأس المال ذلك يجعلهما لا يلتقيان بسعر فائدة موجب. وذلك لأن ارتفاع الدخل يعني انخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال ففي الدول ذات الدخل المرتفع قد يكون الادخار مرتفع ولكن الاقتصاد يعاني من الاشباع بالنسبة لرأس المال واستثماره فلا يلتقيا في منطقة موجبة بل سالبة كما في الشكل.

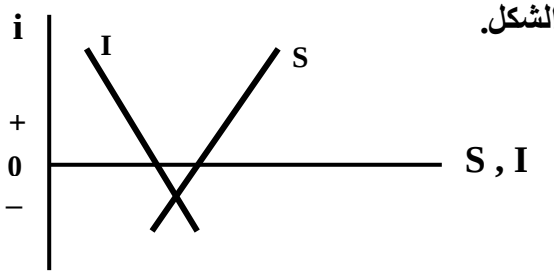

د- عند توقع زيادة سعر الفائدة واستمرار زيادته عندها يمتنع المدخرون عن شراء السندات أو اقراض أموالهم بالسعر الحالي رغم ارتفاعه لتوقعهم انخفاض أسعار السندات أكثر بالمستقبل عند ارتفاع سعر الفائدة يعني سيكون منحنى الادخار ينحدر الى الخلف لأن قسماً من حملة السندات سيبيعون سنداتهم ويحتفظون بأموالهم عاطلة وكذلك المدخرين حيث يزداد الطلب على النقود لغرض المضاربة كما ذكر كينز كما إنَّ استمرار ارتفاع سعر الفائدة يجعل المستثمرين يقترضون الان بدل من الغد لتجنب خسارة أكثر.

هـ - أهمل الكلاسيك دور البنوك في تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار وسعر الفائدة وأشار لها ويكسيل ولم يفرق الكلاسيك بين سعر الفائدة بالسوق والطبيعي وأشار لها ويكسل وعندهم سعر فائدة واحدة يتحدد بتساوي S=I ودور البنوك هو نفس دور المدخرين.

و- قد يحصل المستثمرين على أموال قروض من البنوك لتمويل اختراعات جديدة أو من الاكتناز أو من الادخارات الجديدة بالأجل القصير يحصل المستثمرون على التمويل من المصدر الأول والثاني فلا يتغير سعر الفائدة في السوق في الأجل القصير وبعد تمويلها يلجأ المستثمرون للمصدر الثالث الذي ركز عليه الكلاسيك فيرتفع سعر الفائدة تدريجياً.

رابعاً | نظرية العمالة الكلاسيكية

أ- مفهوم الاستخدام (التشغيل) الكامل:

ويقصد به عدم وجود بطالة اجبارية والتي هي عدم توفر عمل لفرد قادر على العمل وراغب بالأجر السائد في سوق العمل.

- **لم ينفوا الكلاسيك وجود بطالة اختيارية يكون الفرد فيها غير راغب في العمل فهو لا يُحسب ضمن القوى العاملة ولا ضمن البطالة.**
- **وبطالة احتكاكية: تنشأ نتيجة انتقال العمال الى عمل آخر.**
- **وبطالة هيكلية: تنشأ نتيجة التقدم التكنولوجي فيستغنى عن بعض العمال والكلاسيك اعتبروا هذه الأنواع تشكل نسبة قليلة ومؤقتة لذلك أهملوها.**

ب- النظرية الكلاسيكية للعمالة:

تقوم النظرية ثلاث أسس:

1) **نظرية الطلب على العمل وعرضه والتوازن في سوق العمل.**
2) **الطلب الفعال في الاقتصاد الكلي.**
3) **نظرية المستوى العام للأسعار.**

*** الطلب الفعال وعلاقته بالتشغيل الكامل يستند على قانون ساي ومن أهم نتائجه عدم وجود فائض أو عجز في الانتاج والتشغيل الكامل.**

*** أما نظرية المستوى العام للأسعار فهي نظرية كمية النقود الكلاسيكية والتي اوضحت العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود طردية جاعلة التشغيل الكامل اساس لها.**

1- الطلب على العمل:

- **يعتمد الطلب على العمل على الاجر الحقيقي أي ان العمل دالة للأجر الحقيقي ويُمثل الأجر الحقيقي القوة الشرائية للأجر النقدي الذي يستلمه العامل Nd=F(W) حيث Nd = حجم العمال، عدد العمال الطلب على العمال W = الأجر الحقيقي.**
- **العلاقة عكسية بين عدد العمال Nd المطلوبين للعمل مع الأجر الحقيقي.**
- **ويمثل الشكل العلاقة بين الاجر الحقيقي وعدد العمال الذين يطلبهم اصحاب العمل وهي عكسية والمنحنى يتجه من الأعلى الى الأسفل ومن اليسار الى اليمين.**

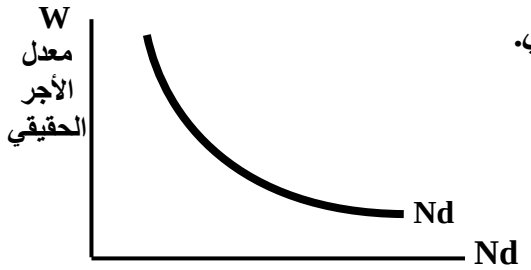

- **ولما كانت الانتاجية الحدية للعامل تنخفض كلما زاد عدد العمال الذين يوظفهم أصحاب العمل لذلك كلما أنخفض الاجر النقدي (كلفة العامل لرب العمل) كلما شجع اصحاب العمل على زيادة طلب العمال.**
- **والاجر الحقيقي وهو القوة الشرائية للأجر النقدي مقسوما على $W = \frac{w}{p}$ متوسط الأسعار وهذا يعني انخفاض البسط أو ارتفاع المقام أو كليهما يؤدي الى انخفاض الأجر النقدي فيتوسع أصحاب العمل في طلب العمل.**

- ويتوسع أصحاب العمل بطلب العمال أذا ارتفعت القيمة النقدية الانتاجية العامل الحدية نتيجة لزيادة الاسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة كلفة العامل الاخير.
- أي الاجر النقدي = الانتاجية الحدية للعمل $W = MPL \times P$ مضروبة في سعر السلعة المنتجة (وهي على مستوى الاقتصاد الجزئي)
- وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فإن جمع تصرف المنتجين يمثل ما يحدث في سوق العمل.
- على مستوى الاقتصاد ككل فإن الانتاجية الحدية للعمل تساوي الأجر الحقيقي $MPL = \frac{w}{p} = w$
- فإن التغير في الناتج مقسوماً على التغير في القوى العاملة يمثل الانتاجية الحدية للعمل $\frac{\Delta Y}{\Delta N} = \frac{w}{p} = w$

$MPL = \frac{\Delta Y}{\Delta N}$ وتساوي الأجر الحقيقي لكلي يتوازن الاقتصاد يجب أن يكون الطلب على العمال بحدود (متوسط الانتاجية الحدية للعمل = متوسط الاجر الحقيقي) كما في الشكل الذي يُمثل العلاقة العكسية بين الأجر الحقيقي وعدد العمال المطلوبين للعمل على افتراض ثبات الانتاجية الحدية للعمل.

- حيث لكل انتاجية حدية علاقة بين الأجر الحقيقي والطلب على العمل.

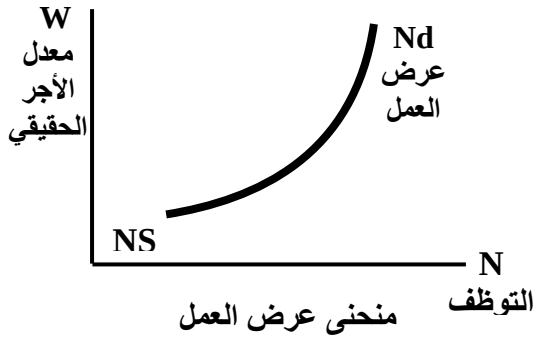

منحنى عرض العمل

2- عرض العمل:

- يعتقد الكلاسيك أنَّ الأجر الحقيقي هو المحدد الوحيد لعرض العمل NS لا الاجر الحقيقي W هو القوة الشرائية للسلع والخدمات

$$NS = F(W)$$

- منحنى عرض العمل يتجه من اليسار الى اليمين وهو يرتفع من الأسفل الى الأعلى أي علاقة بين الأجر الحقيقي وعرض العمل ايجابية يزداد عرض العمل كلما ازداد الأجر الحقيقي.
- فسّر الكلاسيك ذلك أن الانسان لا يبذل جهداً في العمل لإنتاج سلعة أو خدمة إلا من أجل حصوله على سلعة أخرى أو خدمة وهي مرتبطة بالقوة الشرائية لهذه السلعة أو الخدمة (الدخل الحقيقي)
- رفاهية الانسان تزداد كلما زادت السلع التي يشتريها ولكن يجب أن يشتري لنفسه وقتاً للراحة لذلك الفرد يوازن بين الأجر الحقيقي وما يحتاجه لرفاهيته ولراحته فكلما زاد الأجر الحقيقي أصبح وقت الراحة مكلف.
- ويستند عرض العمل الكلاسيكي على عدد ساعات العمل فإذا أصبح الاجر الحقيقي مرتفع قد يستغني عن أوقات راحته.
- وافترض الكلاسيك أن العمال لا يقعون (بالوهم النقدي) عدم معرفة أو إدراك تغير قيمة الوحدة النقدية أي يتوهم العامل بأن زيادة أجره النقدي ستزيد من قوته الشرائية. ولو كان العمال يعانون من الوهم النقدي لكان عرض العمل دالة للأجر النقدي وليس الحقيقي.

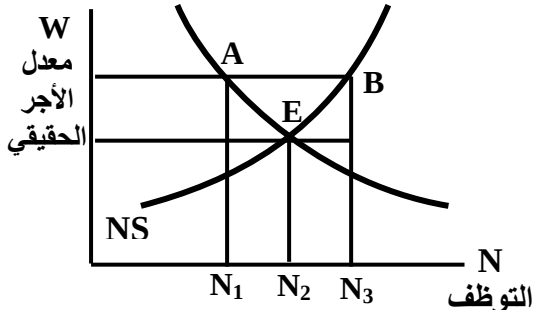

3- مستوى العمالة التوازني:

ومن الشكل. عندما يلتقي منحنى عرض العمل NS مع الطلب عليه ND يتحدد مستوى الأجر الحقيقي التوازني عند W_2 وحجم العمالة التوازنية N_2 بدون وجود بطالة يعني عند مستوى الاستخدام الكامل وعدم وجود بطالة بسبب:

أ- من لا يرغب بالعمل بالأجر السائد لاعتراضهم على الأجر فهذه بطالة اختيارية.

ت- العمال هم من يحدد الأجر النقدي عن طريق المفاوضات فهم يستطيعون تحديد أجرهم الحقيقي فهم من حدّد الاجر ومستوى العمالة فالبطالة الناتجة عن ذلك تعتبر اختيارية.

4- مساهمة نظرية العمالة في الفكر الكلاسيكي:

- توصل الكلاسيك الى أن توازن الاقتصاد واستقراره لا يتحقق إلا في حالة الاستخدام الكامل وأي انحراف عنها يعود الاقتصاد لها بفعل القوى التلقائية دون الحاجة الى تدخل الدولة والنقابات وغيرها.
- حالة التوازن للاستخدام الكامل تتحقق في ظل نظام حر.
- وتحقيق التشغيل الكامل هدف المجتمع الوصول الى أكبر أنتاج ممكن وأعظم رفاهية.
- افترضت النظرية مرونة الاجور والأسعار بشكل تام.
- عند وجود بطالة اجبارية فإن تنافس العمال للحصول على عمل يؤدي الى تخفيض الأجر النقدي مع بقاء الأسعار على حالها مما يُخفّض الأجر الحقيقي ويزداد الطلب على العمل حتى تنتهي البطال الاجبارية.
- وبالعكس الطلب اكبر من عرض العمل سيتنافس أصحاب العمل لطلب العمال فيرفعون أجورهم النقدية حتى يتوازن من الطلب عليه عند مستوى الاستخدام الكامل.
- أما تغير الاسعار فهي تتغير عكس أتجاه الأجر النقدي من أجل تقليل الأجر الحقيقي في حالة وجود بطالة اجبارية وبالعكس.

5- الانتقادات الموجهة ضد نظرية العمالة الكلاسيكية:

أ- هاجم كينز فكرة عرض العمل والطلب عليه يُحدّدان الأجر الحقيقي وحجم العمالة بالمساومة فالعمال لا ينسحبون من سوق العمل أو يقللون عرضهم للعمل إذا انخفض الأجر الحقيقي نتيجة لارتفاع الأسعار، حيث ينخفض الأجر الحقيقي إذا ارتفع السعر أو أنخفض الأجر النقدي ويؤدي الى ارتفاع كلفة المعيشة تدفع العمال للعمل بساعات إضافية لتحسين مستوى معيشتهم فلا ينسحبون من سوق العمل لا العاملين ولا العاطلين.

ب- شكك كينز في قدرة العمال على تحديد أجورهم النقدية وحجم العمالة لأن السعر يتحدد عندما يتساوى الإيراد الحدي مع الكلفة الحدية لتعظيم الربح في سوق المنافسة التامة والأجر النقدي ضمن الكلفة فأي تغير في الأجر النقدي يؤدي الى تغير بنفس النسبة في مستوى الأسعار فلا تُحدّد مستقلة عن الأجر النقدي فالكلاسيك ركزوا على كمية النقود وعلاقتها بمستوى الأسعار ضمن تحليلهم لسلوك المنتج الفردي وأهملوا العلاقة بين الأجر النقدي ومستوى الأسعار وإنّ ساوم العمال لزيادة أجورهم ستزداد الحقيقية وليس النقدية فلا تأثر في عرض وطلب العمال.

ج- أنتقد كينز التشغيل الكامل في نقطتين: 1) الأفراد ورجال الأعمال ينفقون دخولهم بمعدل استلامهم لها على السلع والخدمات التي أنتجوها. 2) مجموع عوامل الانتاج = مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة. ويرى كينز أن قرارات الانتاج وخلق الدخول لا تتطابق مع قرارات الدخول ممكن يقرر الأفراد شراء سلع أقل مما أنتج فيكون فائض في الانتاج وبطالة اجبارية.

د- وقرارات الادخار تختلف عن قرارات الاستثمار لاختلاف العوامل التي يعتمد كل منهما عليه فلا يتساوى عندها مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة والمساوية لمجموع عوامل الانتاج قد لا تساوي مجموع الانفاق الكلي (C+I) فتحدث بطالة اجبارية، واحتمال لا يعود الاقتصاد الى الاستخدام الكامل (نسف قانون ساي) تلقائياً.

هـ- افترضوا أن انخفاض الأجور لا يؤثر في أثمان المنتجات، وهذا صحيح لأن الثمن يتحدد في السوق بين الطلب والعرض على السلعة وهذا تحليل كلي والأجور النقدية تتحدد داخل المنشأة وهذا تحليل جزئي وقد افترضوه يحدث بتجميع المنشآت كافة، ومعنى ذلك انخفاض الأجور كافة انخفاض في القوة الشرائية للعمال ويؤدي نقص بالطلب الكلي على السلع والخدمات ويؤثر على مستوى الأسعار (لم يفرقوا بين التحليل الجزئي والكلي).

و- افترضوا أن عرض العمل مثل عرض أي سلعة كمنحنى ولكن هناك حالتين شاذة في منحنى عرض العمل عن الوضع الطبيعي. 1) إذا انخفض الأجر الحقيقي عند حد معين فإن عرض العمل يزداد (بدل من أنّ ينخفض) لأن العامل لا يستطيع العيش وعائلته بذلك المستوى المنخفض فيُقلل راحته مقابل زيادة أجره بزيادة ساعات العمل. 2) وعند زيادة الأجر الحقيقي بما يكفيه وعائلته فلا يزيد من عمله فيتمتع بالراحة أو وقت الفراغ.

- لذلك منحنى العمل يكون وفق الشكل.

- المسافة ما بين B-A هو منحنى عرض طبيعي لسلعة او خدمة والعلاقة بين الاجر الحقيقي وحجم العمالة الطردية فيها.
- بعد النقطة B الى أعلى تصبح العلاقة عكسية حيث أزداد الأجر الحقيقي الى أعلى من Wb حيث سيقل حجم المعروض في السوق بدل من ان يرتفع.

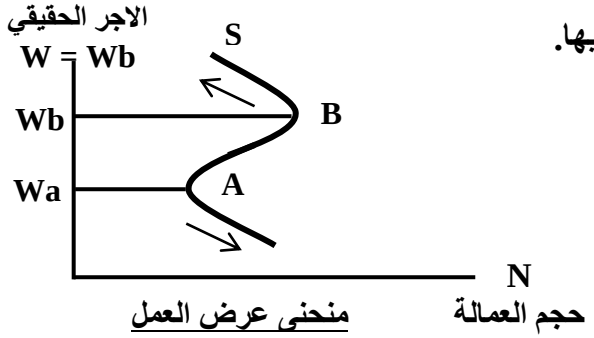

منحنى عرض العمل

- وتحت النقطة A انخفض الاجر الحقيقي عن Wa فإن عرض العمل يزداد بدل من ان ينخفض.
- والكلاسيك لم يهتموا بهذه الحالات.

ح- وبرزت الازدواجية الكلاسيكية في الفصل بين المتغيرات الحقيقية والنقدية (الكميات والأسعار) متغيرات حقيقية (كالأجر الحقيقي والانتاج وسعر الفائدة الحقيقي). كما تحدثوا عن حيادية النقود (تغيرات عرض النقود ليس لها أثر على المتغيرات الحقيقية).

خامساً | التوازن عند الكلاسيك

1- منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك:

- على المحور الرأسي من الشكل المستوى العام للأسعار P
- وعلى المحور الافقي الناتج الحقيقي Y
- ومنحنى الطلب الكلي يمثل تجمعات من (P.Y) المساوية للعرض النقدي ms كرصيد.

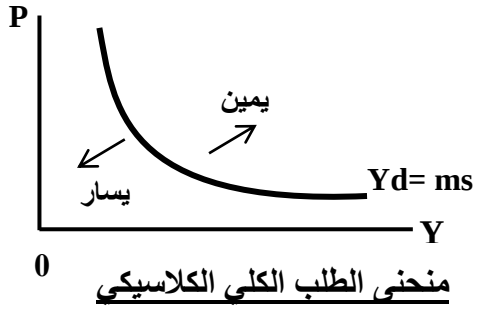

منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي

- وزيادة عرض رصيد النقود ينقل منحنى الطلب الكلي الى اليمين.
- وينحدر منحنى الطلب الكلي الى أسفل معناه ويزداد عند هبوط السعر ويسمى [النظرية النقدية للطلب الكلي] ذو مرونة طلب سالبة (أي انحدار سالب) ويعني أنه شكل هندسي منحدر من اليسار الى اليمين.
- وتُبْنى النظرية النقدية للطلب الكلي على أن ms = md ويعني Qd ↓ عند P ↑ وأن Qd ↑ عند زيادة ms ↑

2- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي والتوازن :

- من الشكل، نتوصل الى منحنى العرض الكلي الكلاسيكي من خلال العلاقة بين الناتج الحقيقي ومستوى الاسعار من خلال العلاقة بين التوظف ومستوى الأجر الحقيقي.

- **في الشكل ثلاث أقسام**

- في القسم A يتقاطع عرض العمل مع الطلب عليه فيتحدد حجم العمالة N_0 ومعدل الأجر الحقيقي W_0 فيتحقق التوازن في سوق العمل.
- في القسم B: تحديد مستوى التوظف في القسم A يحدد حجم الانتاج في القسم B عند Y_0 وفق دالة الانتاج المستخدمة.

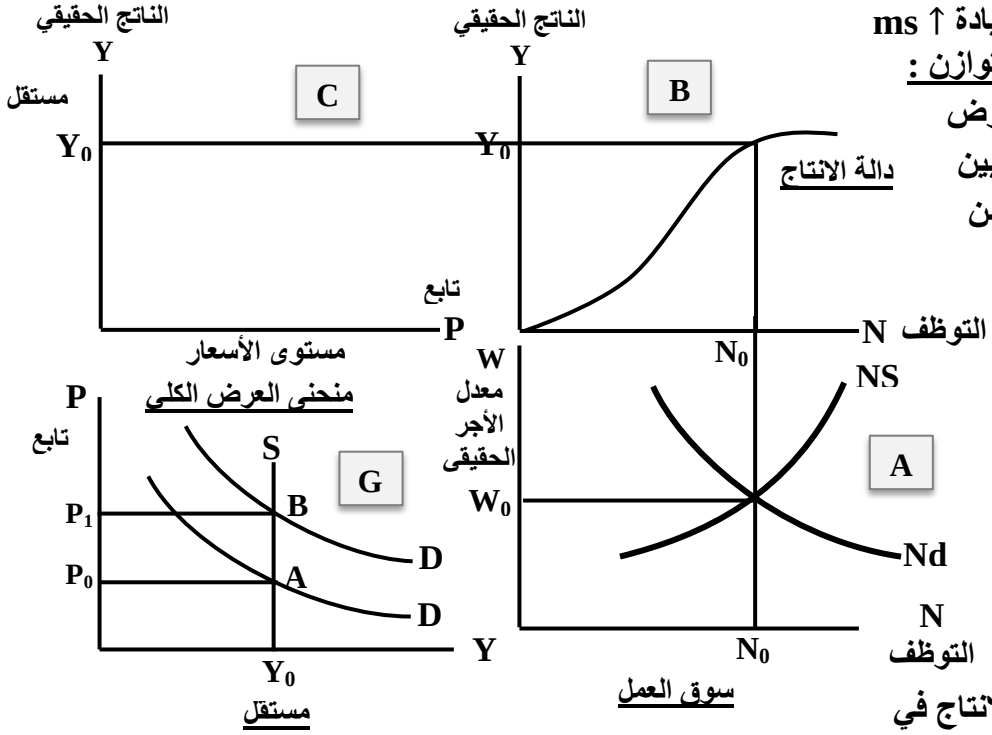

- وتحديد حجم الانتاج في القسم B يشكل منحنى العرض الكلي في القسم C وقد رسم بشكل معكوس لأن الناتج الحقيقي Y_0 متغير مستقل يكون على المحور الأفقي والاسعار متغير تابع يكون على المحور العمودي.
- وفي القسم G: يتقاطع منحنى العرض الكلي S مع منحنى الطلب الكلي D في النقطة A ليتحدد الناتج الحقيقي Y_0 ومستوى الاسعار P_0 وإذا زادت كمية النقود ينتقل منحنى الطلب الى أعلى وحجم الناتج ثابت بالأجل القصير بسبب الاستخدام الكامل ينتقل التوازن الى النقطة B والاسعار الى P_1.

3- الاختلال في الطلب الكلي:

- الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى توظف N_0 وناتج حقيقي Y_0 في الشكل ب وأجر حقيقي $\frac{W}{P_0}$ ومستوى عام للأسعار في الشكل (أ ، د) كما في الشكل (3-10).
- أختل التوازن نتيجة انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين من AD الى $A\bar{D}$.
- ولان العرض ثابت سيؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار من P_0 الى P_1.
- لو لم ترتفع الأسعار سيكون هناك فائض طلب بمقدار A – B سينعكس على الأسعار لأن العرض ثابت وحجم الطلب سينتقل الى Y_1 معناها فائض الطلب سيجير الى الأسعار P_0 فتزداد الى P_1 في الجزء (د).
- ولم تغير في المتغيرات الحقيقية نتيجة عدم تغير لا طلب العمل والعرض منه ولا دالة الانتاج فالعرض ثابت.

4- الاختلال في العرض الكلي:

أ- حدوث تقدّم تكنولوجي:

- وضع التوازن في الشكل (3-11) الناتج Y_0 والتوظف N_0 والاجور الحقيقية $\frac{W}{P_0}$ والمستوى العام للأسعار P_0
- ارتفاع الانتاجية نقل دالة الانتاج الكلية الى أعلى من Ya الى Yb معناها زيادة في الانتاج في الجزء (ب).
- ارتفاع الانتاج ← أرتفاع الانتاجية الحدية للعمل ← أرتفاع الطلب على العمل وانتقال منحنى طلب العمل من Nd الى Nd_1.
- توازن سوق العمل يصبح عند أجر حقيقي أعلى فيكون $\frac{W}{P_1}$ ومستوى توظف أعلى من N_1 الى N_1 في الجزء(أ).
- توازن سوق العمل عند توظف أعلى يجعل العرض الكلي للاقتصاد يزداد من As الى As_1 في الجزء (د).
- والتوازن الجديد عند الناتج Y_1 والتوظف N_1 والأجور الحقيقية $\frac{W}{P_1}$ والمستوى العام للأسعار P_1 عندما يقطع منحنى العرض الكلي الجديد AS_1 مع منحنى الطلب AD.
- في التوازن الجديد كل المتغيرات زادت عدا الاسعار انخفضت.

ب- نفرض عدم تغير المستوى العام يصبح $\bar{N}$ بينما يظل عرض العمل عند N_0 ويعني هناك فائض في طلب العمل مقداره (B-A) في سوق العمل في الجزء (أ) ولأنه سوق منافسة تامة (الطلب ↑ مع عدم تغير العرض ↑ السعر) اي الاجر الى $\frac{W}{P_1}$ فيصل الى المستوى التوازني.

ج- عدم تغيّر الأسعار وبقيت عند P_0 مع انتقال منحنى العرض الى اليمين سيكون هناك فائض مقداره (A-B) مع بقاء الطلب على حاله سينخفض السعر الى P_1 (حسب قانون العرض) وسوق المنافسة التامة.

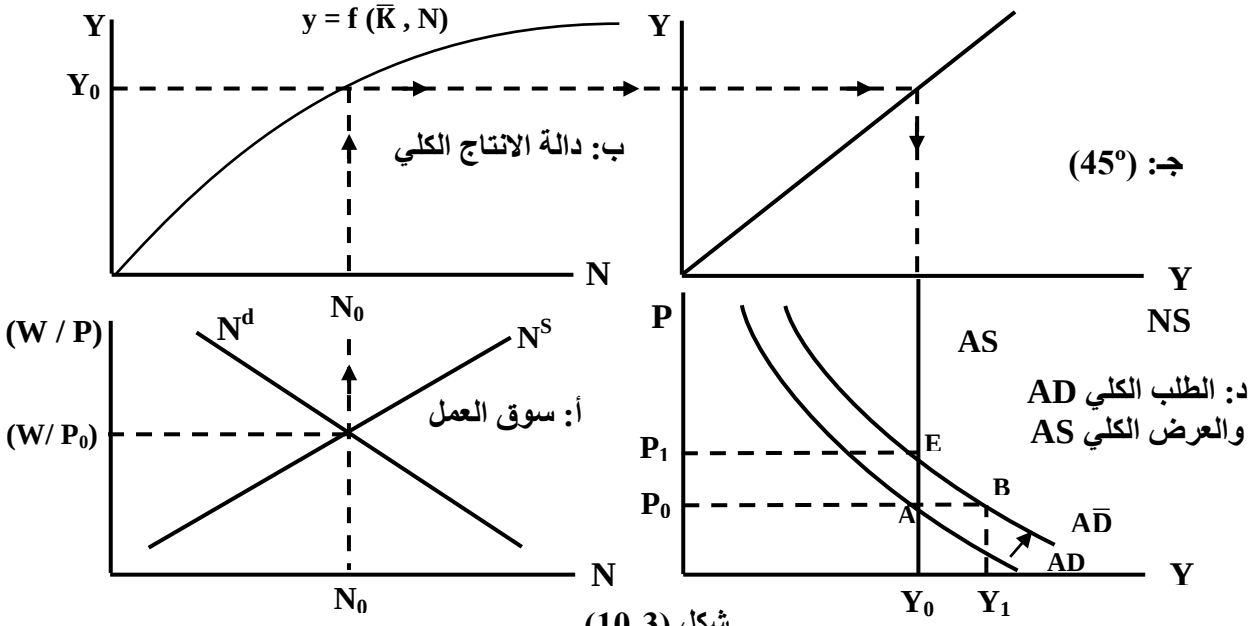

شكل (3-10)
اختلال في الطلب الكلي

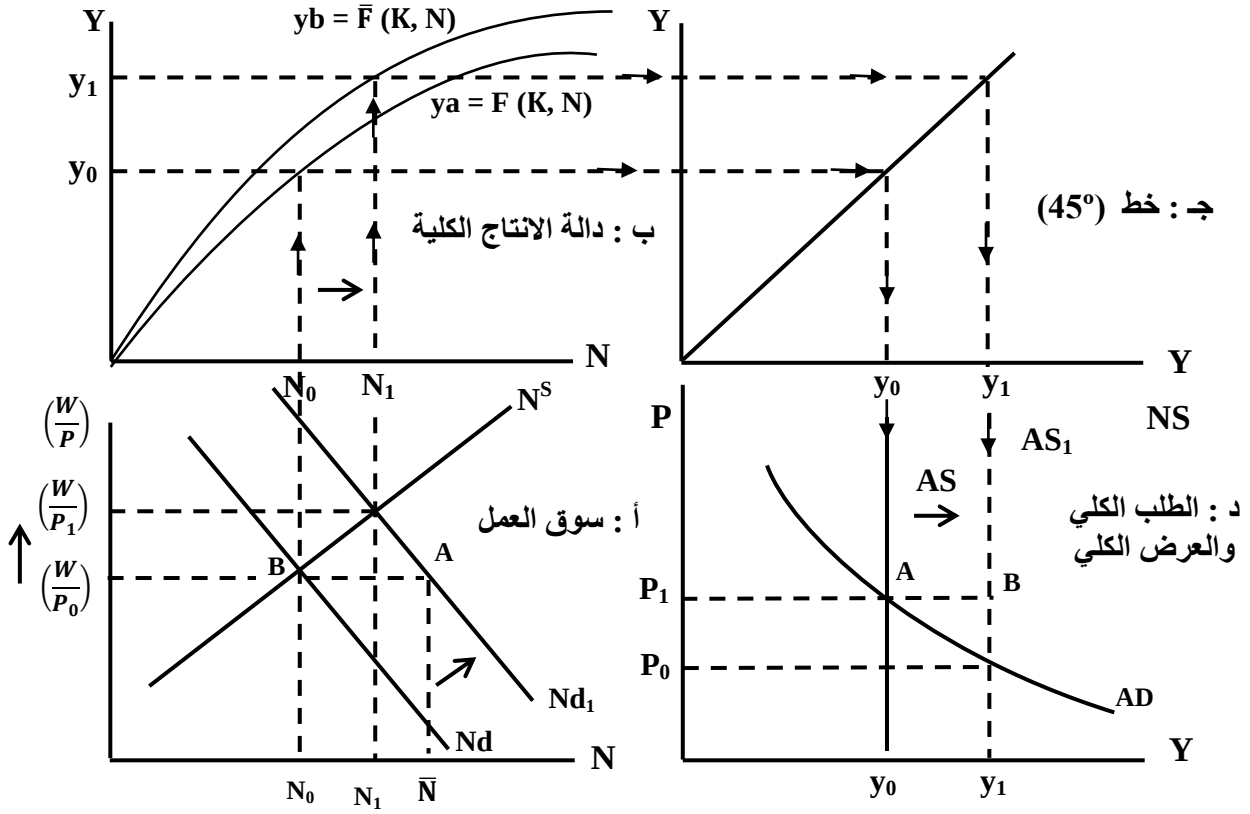

شكل (3-11)
اختلال جانب العرض – ارتفاع الانتاجية

سادساً | السياسة التي يتضمنها النموذج الكلاسيكي

1- السياسة المالية:

أولاً: الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومي:

- نفترض رصيد عرض النقود ثابت.
- نفترض حصيلة الضرائب ثابتة.
- الزيادة في الانفاق الحكومي ستمول من السندات العامة.
- نفترض أن الزيادة في الانفاق الحكومي لن تؤثر الناتج ولا على المستوى العام للأسعار.
- نفترض ان الموازنة متوازية يعني $(G - T = 0)$

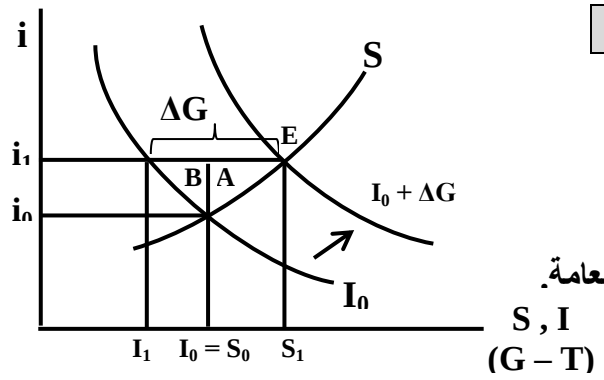

أثر زيادة الانفاق الحكومي عند الكلاسيك

العجز الحكومي = الزيادة في الانفاق الحكومي ← $(\Delta G = G - T)$

1- عدم وجود عجز فإن زيادة الانفاق الحكومي يعني زيادة الأرصدة المعدة للإقراض وينقل المنحنى I_0 الى $I_0 + \Delta G$ بالمسافة الأفقية هي ΔG.

2- زيادة الانفاق الحكومي ← زيادة الأرصدة المُعدّة للإقراض ← تقوم الحكومة ببيع السندات لتمويل الانفاق ← فائض طلب أرصدة المقترضين عن عرضها عند سعر فائدة (i_0) ← رفع سعر الفائدة الى i_1 وزيادة سعر الفائدة له أثران:

أولاً: الادخار سيزداد من S_0 الى S_1 المساحة A مساوياً لانخفاض الطلب الاستهلاكي.

ثانياً: ارتفاع سعر الفائدة من i_0 الى i_1 سينخفض الاستثمار من I_0 الى I_1 المساحة B والنتيجة:

مقدار الانخفاض في الطلب الاستهلاكي = مقدار الزيادة في الادخار المساحة A+ مقدار الانخفاض في الاستثمار المساحة B = مقدار الزيادة في الانفاق الحكومي.

3- الزيادة في الانفاق الحكومي الممولة عن طريق السندات العامة تؤدي الى رفع سعر الفائدة فيقل الاستثمار الخاص (مزاحمة) أي يحل الانفاق الحكومي محل الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص فيلجأ القطاع الخاص الى الادخار أكثر.

- هذه المزاحمة ستمنع زيادة الطلب الكلي عند زيادة الطلب الحكومي (زيادة الانفاق الحكومي) الممول بالسندات لن يؤثر على الاسعار.

ثانياً: تخفيض الضرائب:

- تخفض الضرائب ← رفع سعر الفائدة لن يؤثر على الطلب الكلي ولا على الأسعار لأن تخفيض الضرائب ممول من السندات.

ثالثاً: طبع النقود:

عند تمويل زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب من خلال طبع نقود جديدة سيتغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وانتقال منحنى الطلب الكلي الى أعلى متحركاً على منحنى العرض الرأسي رافعاً المستوى العام للأسعار.

الخلاصة: لا الزيادة في الانفاق الحكومي ولا تخفيض الضرائب لها آثار مستقلة على الطلب الكلي عند الكلاسيك.

2- السياسة النقدية:

- رصيد عرض النقود هو المحدد للمستوى العام للأسعار ولمستوى الدخل النقدي لمستوى معين من الدخل الحقيقي. فاستقرار رصيد عرض النقود يضمن استقرار الأسعار (السياسية النقدية لها أهمية عند الكلاسيك).

- النقود ليس لها قيمة ولا تؤثر على القيم الحقيقية للمتغيرات مثل (الناتج والتوظف، سعر الفائدة) حيث الناتج والتوظف يتحددان بواسطة العرض وسعر الفائدة يتحدد بعوامل حقيقية (طلب الاستثمار حقيقي، والادخار الحقيقي، والقيمة الحقيقية للعجز (قوى الانتاج والتوفير).
- النقود تحدد القيم النقدية للمتغيرات التي تحدد النشاط الاقتصادي ولا تؤثر على الكميات الحقيقية.

3- النموذج الكلاسيكي مع جمود الأجور:

- افترض الكلاسيك المرونة التامة للأجور النقدية هي التي تعمل على توازن سوق العمل فهي أساس لتحقيق التوظف الكامل ولكن يمكن أن تكون الأجور جامدة اتجاه النزول بسبب.

1- عند انخفاض الطلب على العمال ستنخفض الاجور النقدية تبعاً لظروف السوق وقد يحاولون العمال تجنب الانخفاض في الاجور ولكن لا يستطيعون منع ذلك.
2- وجود المنظمات النقابية العمالية تقاوم وبشدة تخفيض الأجور باستخدام الاضراب والفوضى.
3- السياسات الحكومية التي تضع حد أدنى للأجور لتمنع انخفاضها وكذلك الاسعار لتقلل من الانكماش.

أ- التوازن يتحقق عند N_1 واجر حقيقي $\frac{W}{P}$ عند تقاطع عرض العمل مع الطلب عليه في ظل المستوى العام للأسعار P_1.

- عند تحديد أجر مرتفع في $\bar{W}$ فرضاً من قبل الحكومة وفي $\bar{W}$ عرض العمل أكبر من الطلب عليه لكنه جامد لمقاومة نقابة العمال فلا ينخفض والمنشأة سوف توظف عمال للحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي $\frac{W}{P} = MPN$ في Nd_1 ويكون هناك عرض عمل زائد عند NS_1 فسيكون هناك بطالة بمقدار (Ns_1-Nd_1) مما يعني جمود الأجور أتجاه النزول.

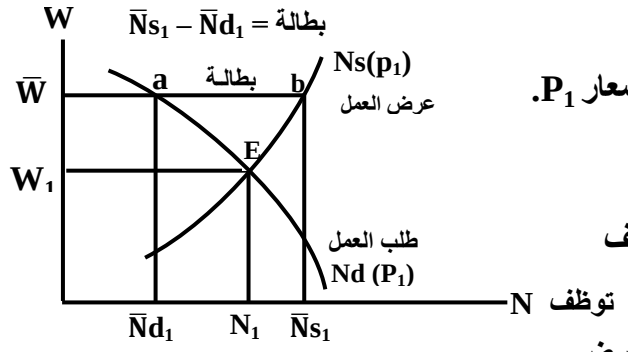

أثر جمود الأجر النقدي عند الكلاسيك

- وبناءاً عليه فإن مستوى الناتج والتوظف لا يتحددان بجانب العرض فقط.

ب- الأثر المترتب على رفع الاسعار من P_1 الى P_2 على مستوى التوظف.

- ارتفاع الاسعار مع جمود الاجور النقدية في $\bar{W}$ سيؤدي الى تخفيض الاجر الحقيقي وانتقال منحنى طلب العمل الى اليمين عند $Nd(P_2)$ وينتقل منحنى عرض العمل الى اليسار عند $Ns(P_2)$ فيتحقق التوازن عند B وأجر حقيقي $\frac{\bar{W}}{P_2}$ وتوظف N_1

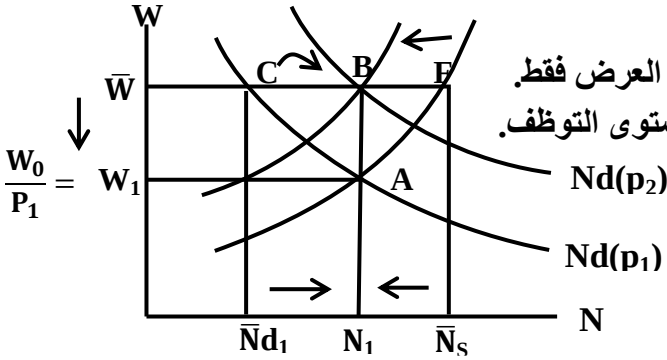

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار عند جمود الأجر النقدي عند الكلاسيك

معنى ذلك أن ارتفاع الأسعار ولد أجر حقيقي مقداره $\frac{W_1}{P_1}$ وتوظف مقداره (C – B) زيادة [وكان الانخفاض في الأجور الحقيقية أدى الى زيادة التوظف].

ج- 1- الاثار الضمنية المترتبة على جمود الأجور النقدية على ← انحدار منحنى العرض الكلي

2- آثار الانتاج المترتبة على تغير الطلب الكلي.

- عند P_1 مستوى الأسعار ومستوى الاجر النقدي الجامد $\bar{W}$ $\bar{Y}_1$ الناتج الذي يحقق توظف مقداره $\bar{N}d_1$ وعند عرض نقود مقداره M_1 ومنحنى طلب كلي مقداره $Yd(m_1)$.
- عند زيادة الاسعار الى P_2 سيزداد التوظف الى N_1 والناتج

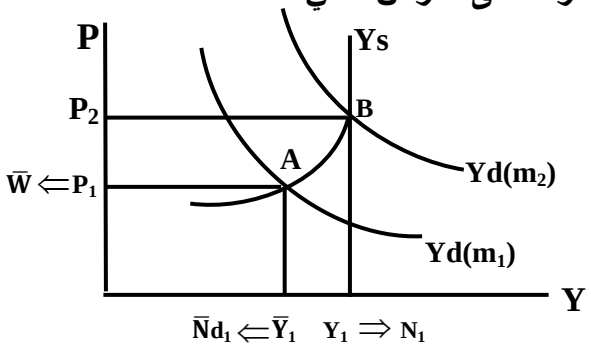

منحنى العرض الكلي عند جمود الأجور النقدية

الى Y_1 من خلال زيادة عرض النقود من m_1 الى m_2 وهذا يؤدي الى نقل منحنى الطلب الكلي الى $Yd(m_2)$

- ولكن ستنخفض الأجور الحقيقية مع ارتفاع المستوى العام للأسعار ومع زيادة رصيد عرض النقود ولكن سيزيد الطلب الكلي وفي حالة جمود الأجور النقدية فإن السياسة المالية لا تغيّر كمية النقود، فلا ينتقل منحنى الطلب الكلي ولا توثر على الأسعار ولا على الناتج ولا على التوظف.
- أما السياسة النقدية فهي تستطيع أن تؤثر على مستوى الناتج والتوظف في حالة جمود الأجور النقدية (عند وجود بطالة والأجور النقدية جامدة عند مستوى عالي فإن انخفاض الأجور النقدية سياسة لتخفيض الأجور الحقيقية الى مستوى التوازن للوصول الى التوظف الكامل. أما استخدام السياسة النقدية لرفع الأسعار سيشجع النقابات العمالية على المطالبة برفع الأجور النقدية أعلى من مستوى التوازن معتمدين على أن الحكومة تقر هذا التضخم في الأجور باتباع سياسة نقدية توسعية. وقد أوصى الكلاسيك بزيادة مرونة الأجور من خلال تقييد سلطة النقابات العمالية في تجميد الأجور النقدية.

خلاصة النظرية الكلاسيكية

- أهمية النظرية بالنسبة للنظريات الاخرى فأن النظرية الكينزية هي هجوم على الكلاسيكية بين النقديين والكينزيين الجدد أعادوا صياغة النظرية.

1- أتجاه الاقتصاد القومي نحو الموائمة الذاتية (التلقائية) بعيداً عن تدخل الدولة الذي يؤدي الى عدم الاستقرار كما الاستقرار الذي يتمتع به القطاع الخاص من خلال:-
- الية الاستقرار الذاتي في سعر الفائدة تمنع التأثير في الطلب الكلي.
- حرية أو مرونة الأجور والأسعار والتي تجعل التغيرات في الطلب الكلي لا تؤثر على الناتج والمرونة شرط لتحقيق التوظف الكامل.

2- فصلوا بين العوامل المحددة للمتغيرات النقدية والحقيقية (فالنقدية تحدد الحقيقية)
- فالناتج والتوظف يتوقفان على السكان والتكنولوجيا وتكوين رأس المال.
- وسعر الفائدة يتوقف على الانتاجية وعلى التوفير.
- والنقود. تُحدد القيم التي تقاس بها الكميات ولكن العوامل النقدية لا تُحدّد الكميات الحقيقية، بافتراض مرونة الأجور (حيادية النقود) ليس لها قيمة.

النظريـــة الكينزيـــة

س: ماهي أهم افتراضيات النموذج الكينزي؟

ج:

1- نظرية كنز للأجل القصير كما افترضها هي بالفعل لا تصلح للأجل الطويل.
2- لم تتضمن النظرية التعديلات الممكنة في حالة المنافسة الغير كاملة لأنها تفترض المنافسة التامة.
3- افتراض أن الاستثمار يعتمد على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة لأنه افترض أن الأجور مُساوية للإنتاجية، وإذا أسقطنا الافتراض الأخير تصبح الأجور عامل أكثر أهمية في الاستثمار.
4- تفترض أن الأفراد يحتفظون بالنقود لأغراض الاستهلاك ولكن يمكن أن يحتفظوا بالنقود لأغراض شخصية أو التجارية ومجموعة كبيرة من الدوافع خصوصاً أنه وضع ذلك في النظرية الطلب على النقود بثلاث دوافع.
5- افترض كينز وجود علاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي، وأن المَيل الحدّي للاستهلاك أكبر من الصفر واصغر من الواحد والدراسات اثبتت ان هناك علاقة معقدة بينهما قد تجعلها غير خطية والاستهلاك ليس دالة (يعتمد) فقط الدخل والمَيل الحدّي للاستهلاك ليس ثابتاً.
6- افترض كينز عوامل التنمية ثابتة بينما التنمية تحتاج الى عوامل ديناميكية غير ثابتة لإحداث تغيرات كمية ونوعية في الاقتصاد والهيكل الاجتماعي.

7- يفترض كينز سيادة المنافسة التامة في اقتصاد يسعى المنظمون فيه الى تحقيق أقصى ربح، معنى هذا، أنه يتجاهل الاحتكار وأثره على أداء الاقتصاد القومي.
8- افترض كينز اقتصاد مغلق أي لا توجد تجارة خارجية في الوقت الذي يضيف العامل الخارجي الدالة الدخل القومي وذا تناقص.
9- افترض أن المشروعات متكاملة أي أن المشروع يقوم بكافة العمليات الانتاجية من انتاج المواد الأولية وحتى تجارة التجزئة وهذا أيضا افترض متناقض، فهو أشار الى أنواع مختلفة من رأس المال (زراعي، صناعي، تجاري، ... الخ) واغفل التخصص وغيرها.
10- يفترض إن وحدات العمل متجانسة، بمعنى أنها متساوية في الكفاءة والفعالية ومن المفروض أنها مختلفة ومتباينة.
11- افترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير وهذا غير واقعي فتطور الاقتصاد وتعقيد العملية الانتاجية يفترض وجود أكثر من عنصر متغير.
12- يفترض كينز أن مُعدّلات الأجور النقدية والأسعار ثابتة، أي قيمة النقود لا تتغير والواقع يشير الى تغيرها جميعاً.

ملخص النظرية الكينزيـــــــة

أولاً: ملخص النظرية الكينزية العامة في التوظف والنقود والفائدة من خلال المخطط

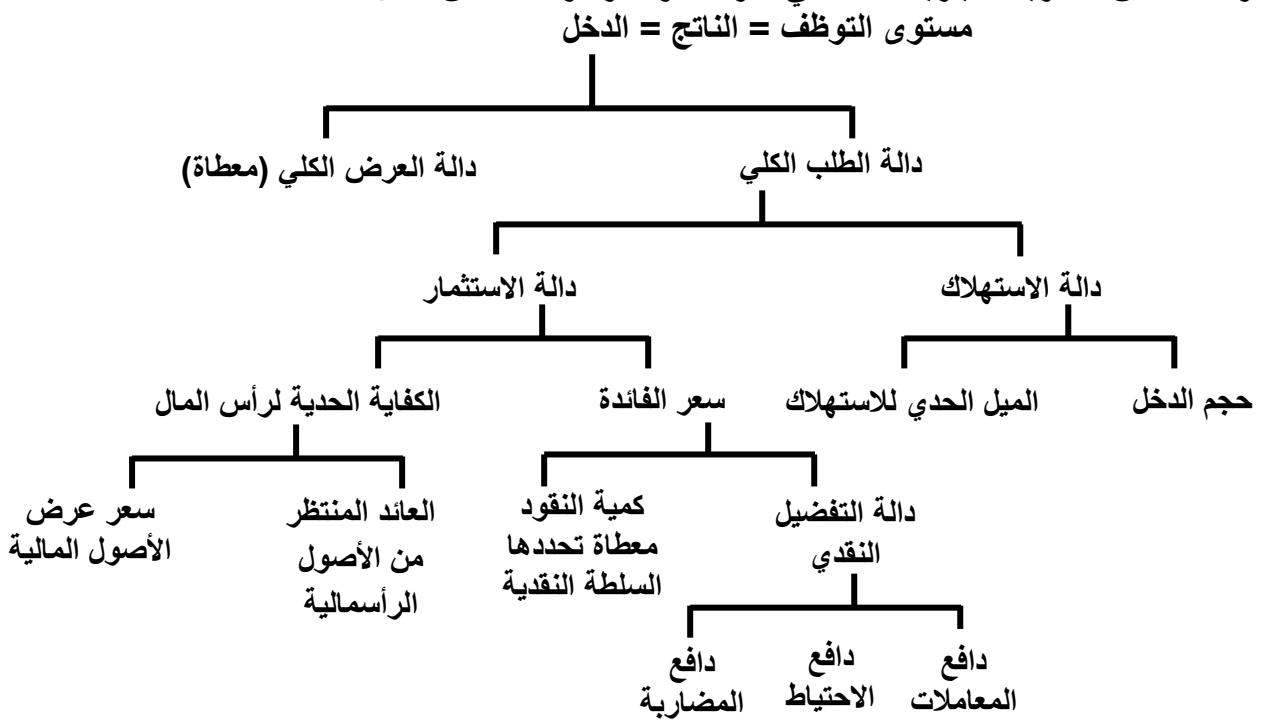

ثانياً: ملخص النظريـــة الكينزية:

1- الدخل القومي يتوقف على حجم التوظف الكلي = الناتج الكلي.
2- الحجم الكلي للتوظف يتوقف على وينتج من الطلب الفعال.
3- الطلب الفعال يحكم بدالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي والطلب الفعال يتحدد عند نقطة توازن (تقاطع) الدالتين؟
4- دالة العرض الكلي مُعطاة في الأجل القصير ودالة الطلب الكلي ذو اهمية كبرى.
5- الطلب الكلي يتكون من دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار، الطلب الكلي يحدد معدل الانفاق الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري.
6- دالة الطلب (الانفاق) الاستهلاكي تتحدد أ- بحجم الدخل. ب- الميل الحدي للاستهلاك وهو ثابت في الأجل القصير.

7- دالة الاستثمار أو استمالة الاستثمار والتي تحدد الاستثمار في الاقتصاد تتوقف على:
أ- الكفاية الحدية للاستثمار ب- سعر الفائدة، ودالة الاستثمار هي المكون غير المستقر في الطلب الكلي.
8- الكفاية الحدية لرأس المال وهي متقلبة تتأثر بتوقعات التفاؤل والتشاؤم لنشاط الاعمال تتحدد بـ :
أ- العائدات المنتظرة على الأصول الرأسمالية. ب- سعر الفائدة او تكاليف الاحلال الخاصة بهذه الأصول.
9- سعر الفائدة وهي ظاهرة مستقرة نسبياً في الأجل القصير يتوقف على:
أ- دالة التفضيل النقدي وتتحدد بدافع المعاملات والاحتياط والمضاربة. ب- كمية النقود أو عرض النقد ينظم بواسطة السلطة النقدية.
10- الانفاق الاستثماري المحدد الرئيسي لمستوى التوظف ويتوقف على الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وكلما كان الفرق كبير كان حجم الاستثمار كبير وبالعكس، وبما أنَّ سعر الفائدة مستقر، فإن عدم استقرار دالة الاستثمار هو بسبب عدم استقرار الكفاية الحدية لرأس المال.
11- لزيادة الناتج والتوظف في الاقتصاد يجب زيادة الطلب الفعال من خلال زيادة الانفاق الاستثماري بالحجم الذي يملأ الفجوة بين الدخل والاستهلاك والتي تتزايد كلما زاد الدخل وأي نقص في الطلب الاستثماري يترتب عليه بطالة بقدر النقص، وعليه فإن العامل الأساسي في نظرية التوظف هو الاستثمار.

ولكينز اسهامات أخرى وهي:

1- فرضية الكساد والتي بنيت على أن الكفاية الحدية لرأس المال ظاهرة غير مستقرة في الأجل القصير وتؤدي الى تقلبات في الاستثمارات الخاصة في الدول الرأسمالية نتيجة اتجاهها المنظم نحو الانخفاض كلما زاد رصيد السلع الرأسمالية مما تسبب الركود مع مرور الزمن في الدول الغنية لوصولها الى مستويات عالية من التصنيع (عندها الكفاية الحدية لرأس المال تصل الى الصفر) والى حالة مستعصية من الركود والبطالة واتساع الفجوة بين الانتاج الفعلي والانتاج الممكن والفجوة بين الاستهلاك والدخل كلما زاد الدخل بسبب أن العوامل التي تؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال أصبحت تعمل بالعكس فتقع الأزمة وسبب الركود عند كينز هو نقص الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية لعدم قدرة العمال على شراء الانتاج المعروض في السوق لانخفاض القوة الشرائية لهم ويمكن زيادة الطلب بزيادة الانفاق الحكومي، وتبدأ الأزمة باختناقات الانتاجية في أحد القطاعات وتنتقل الى باقي القطاعات والعناصر التي تؤثر في الطلب هي (الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة والميل الحدي للاستهلاك) وهي نفسها المؤثرة في الأزمة.
2- في النظرية العامة للقيم فإن السعر يتحدد بالعرض والطلب، وإن انتاج التوازن يتحقق عند تساوي التكلفة الحدية مع الايراد الحدي والأسعار ترتفع بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والتوظف في الأجل القصير.
3- التغير في كمية النقود تؤثر على الطلب الاستثماري عن طريق التغيرات في سعر الفائدة والتي تؤدي الى تغير التوظف والانتاج من خلال تأثيرها على تكاليف الانتاج ثم تؤثر على الأسعار وعلى قيمة النقود.
4- إن الزيادة في عرض النقود تكون تضخمية في حالة وصول الاقتصاد الى التوظف الكامل وأن تضخم جذب الطلب في ظروف البطالة يكون في حالة الكساد لذلك اقترح سياسة النقد الرخيص للتغلب على الكساد.
5- التوازن يتحقق دون التوظف الكامل وهو الوضع الطبيعي والتوظف الكامل هو حالة شاذة.
6- دعى كينز لإصلاح النظام الرأسمالي القائم على سياسة (دعه يعمل دعه يمر) والمنافسة التامة الكلاسيكية.
7- دعى الى التدخل الحكومي لتحقيق الموائمة الاقتصادية ومعالجة الكساد والبطالة اقترح رأسمالية موجهة بدل من الرأسمالية الخالصة التي تتصف بالحرية الكاملة.
8- رفض فكرة الميزانية المتوازنة مؤكداً أنه يمكن أن تكون غير متوازنة في ظل اقتصاد كلي متوازن.
9- ادخل كينز العامل الداخلي المتمثل بالإنفاق الحكومي والضرائب والعامل الخارجي المتمثل بالصادرات والاستيرادات لدالة الدخل القومي التي كانت تقتصر على الاستهلاك والاستثمار على أساس تساوي الادخار والاستثمار فأصبحت تسمى بالمتطابقة الكينزية.

نموذج كينز البسيط (نموذج الدخل/الانفاق) في تحديد مستوى الدخل والناتج

- يقوم نموذج كينز على فرضية (أن مستوى توازن الدخل والناتج يتوقف على الانفاق الكلي على الناتج) E
- فإذا لم يكن الانفاق الكلي كافي لشراء الناتج (الذي يتطلب توظيف كل القوى العاملة) ينتج بطالة ويصبح أنتاج السلع والخدمات أقل من الممكن، فلو كان كافياً لوصل الاقتصاد الى التوظف الكامل والانتاج الى الممكن ولو كان الانفاق أكبر يحدث تضخم.

الانفاق = الناتج = توظيف كامل

الانفاق أقل من الناتج = بطالة = والانتاج أقل الممكن

الانفاق أكبر من الناتج = تضخم

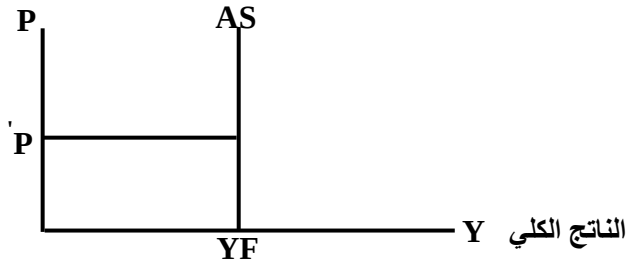

شكل (2-1) منحنى العرض الكلي عند كينز

- وقد وجد علاقة تناسب بين الانفاق الكلي والناتج من خا [illegible] ستوى التوظف الكامل عند YF فيكون رأسياً.
- في ظل ظروف فترة الثلاثينات. مع بقاء الأسعار ثابتة دون تغير فإن الزيادة في الانفاق كان يقابلها زيادة في كميات السلع المنتجة المشتراة دون أن يؤدي ذلك الى تضخم أو ارتفاع في التكاليف ومنحنى العرض رأسي (منحنى العرض الكلي عند كينز).
- لذلك فإن المستوى الذي يعمل فيه الاقتصاد أقل من مستوى التوظف الكامل.
- ولذلك يتم استبعاد الأسعار كمتغير وأي دور فعال للعرض الكلي.

الانفاق الاستهلاكي ودالة الاستهلاك

- على فرض الانفاق الاستهلاكي الكلي الحقيقي يتحدد بواسطة الدخل الحقيقي للمستهلكين (الدخل تحت التصرف)

دالـــــــــة الاستهلاك

- إن الأفراد يميلون الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم (جزء من الزيادة في الدخل للاستهلاك وجزء من الادخار) قانون كينز النفسي.
- إن زيادة الدخل لن تؤدي الى زيادة مطلقة في الاستهلاك، إنما بمقدار نسبة الاستهلاك من الدخل وكذلك بمقدار نسبة الادخار من الدخل.
- وإن ذلك سيكون باعث على تجميع الثروة عن طريق الادخار بعد اشباع الحاجات الضرورية.
- على فرض أن المستوى الاستهلاك الكلي يتغير مباشرة مع مستوى الدخل، وإن نسبة الدخل المستهلكة تتغير عكسياً مع تغير مستوى الدخل.
- دالة الاستهلاك الكلي هي (الاستهلاك الكلي يتغير مباشرة مع تغير الدخل ولكن ليس بنفس النسبة) مع افتراض ثبات الأشياء الأخرى (نظرياً).
- ميدانياً فعلاقة الاستهلاك بالدخل تؤثر كل العوامل الأخرى غير الدخيلة (عن طريق احصاءات) تجعل مستوى الاستهلاك الفعلي يرتفع سنة بعد سنة رغم هبوط الدخل المتاح (لأن هبوط الاستهلاك بسبب هبوط الدخل المتاح يلغى بسبب العوامل غير الدخيلة)

ومن الجدول $\mathbf{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{5}{20} = \frac{1}{4}$ $\mathbf{MPC} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{15}{20} = \frac{3}{4}$

الاستهلاك المستقل = الادخار المستقل

علاقة الدخل بالاستهلاك علاقة طردية ← $C \uparrow Y \uparrow$

علاقة الاستهلاك بالدخل علاقة عكسية ← Y ↓ C ↑

جدول (4-1)

جدول استهلاك وجدول ادخار لمجتمع فرضي

النقاط في شكل (2-4)		الدخل الموضوع تحت التصرف Y K.D		الميل الحدي للاستهلاك C $\Delta C / \Delta Y$ MPC	الاستهلاك المستمال Cy 2×1	الاستهلاك المستقل Ca	الاستهلاك الكلي Ca + Cy 4+3	الميل الحدي للادخار S $\Delta S / \Delta Y$ MPS	الادخار المستمال SY 1×6	الادخار الكلي Sa + sy -Ca + sy -4+7	
	ΔY	1	ΔC	2	3	4	5	6	7	ΔS	8
		0		$\frac{3}{4}$	0	20	20	$\frac{1}{4}$	0		-20
	20	20	15	$\frac{3}{4}$	15	20	35	$\frac{1}{4}$	5	5	-15
P	20	40	15	$\frac{3}{4}$	30	20	50	$\frac{1}{4}$	10	5	-10
	20	60	15	$\frac{3}{4}$	45	20	65	$\frac{1}{4}$	15	5	-5
B	20	80	15	$\frac{3}{4}$	60	20	80	$\frac{1}{4}$	20	5	0
	20	100	15	$\frac{3}{4}$	75	20	95	$\frac{1}{4}$	25	5	5
	20	120	15	$\frac{3}{4}$	90	20	110	$\frac{1}{4}$	30	5	10
	20	140	15	$\frac{3}{4}$	105	20	125	$\frac{1}{4}$	35	5	15
K	20	160	15	$\frac{3}{4}$	120	20	140	$\frac{1}{4}$	40	5	20
	20	180	15	$\frac{3}{4}$	135	20	155	$\frac{1}{4}$	45	5	25
	20	200	15	$\frac{3}{4}$	150	20	170	$\frac{1}{4}$	50	5	30
F	20	220	15	$\frac{3}{4}$	165	20	185	$\frac{1}{4}$	55	5	35
	20	240	15	$\frac{3}{4}$	180	20	200	$\frac{1}{4}$	60	5	40

هنا الدخل القابل للصرف

- ومن شكل (4-2 (أ)) يوضح دالة الاستهلاك النظرية فان C هي دالة الاستهلاك، أما خط 45 فهو خط المرشد اي نقطة عليه يكون احداثيها الأفقي مساوي للرأسي، وفي الشكل يتم توزيع الدخل القابل للتصرف بين الادخار والاستهلاك Y = C + S
- عند النقطة K الدخل Y=160 المسافة MK
- الاستهلاك ML = 140
  MK – ML = S
  الادخار 20 = 140 – 160
- في النقطة B الاستهلاك = الدخل وهو مستوى دخل التعادل عند مستوى دخل 80

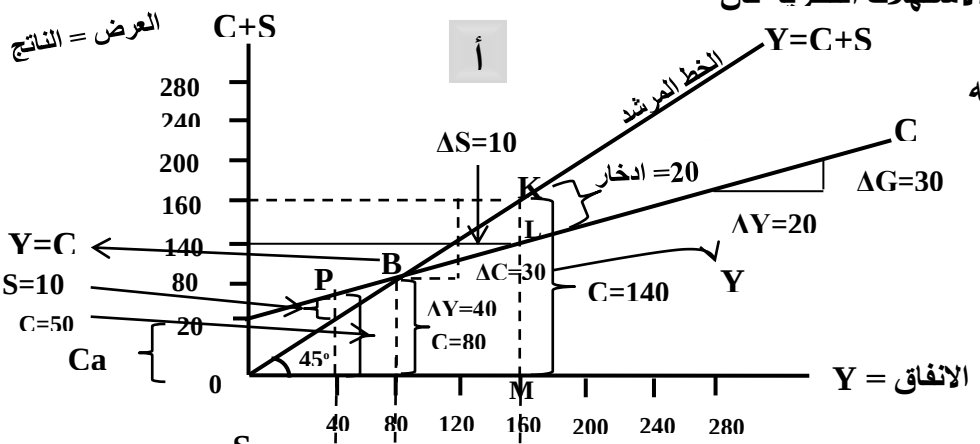

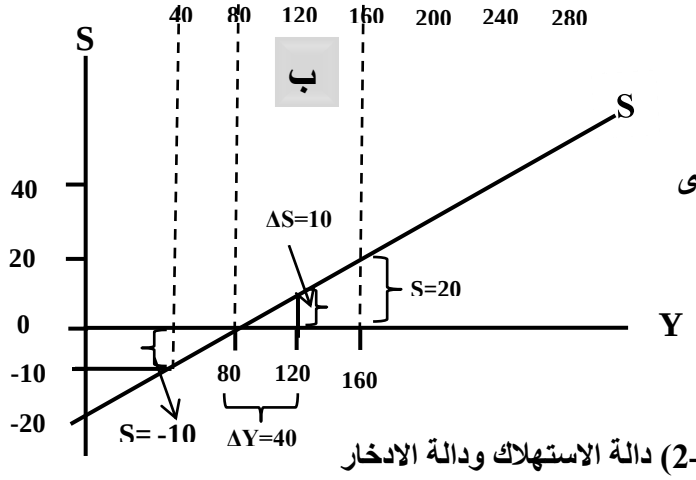

(شكل 4-2) دالة الاستهلاك ودالة الادخار

- وفي أي نقطة بعد B يكون دخل أعلى يجعل الأفراد يدخرون، ودالة الاستهلاك تقع أسفل الخط المرشد والمسافة الرأسية بين الخطين = الادخار وقبل نقطة B يكون الدخل منخفض فينفق الأفراد أقل من دخولهم ودالة الاستهلاك تقع فوق الخط المرشد والمسافة بين الخطين عند نقطة (أ) هو ادخار سالب أو (فائض الاستهلاك على الدخل) فعند Y = 40 فإن دالة الاستهلاك تعلو الخط المرشد بمقدار 10- وهو الادخار السالب

الميل المتوسط للاستهلاك APC

من شكل (2-4) أ وجدول (1-4) وهو نسبة الاستهلاك الى الدخل $\frac{C}{Y} \leftarrow P = \frac{50}{40} => B = \frac{80}{80} = 1 => K = \frac{140}{160}$

حسب الجدول السابق. معنى ذلك أن المَيل المتوسط يتناقص مع زيادة الدخل وبالعكس.

الميل الحدي للاستهلاك MPC

- وهو النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل وفي نفس الجدول

$MPC = \frac{3}{4} = \frac{15}{20} = \frac{185-170}{220-200} = \frac{C_2-C_1}{Y_2-Y_1}$ حيث $\frac{3}{4} = \frac{15}{20} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

ومن الجدول أيضا نجد ان نسبة تغير الدخل والاستهلاك ثابتة وكذلك الميل الحدي ثابت وهو انحدار دالة الاستهلاك لأنها دالة خطية (خط مستقيم)

العلاقة بين الدخل والاستهلاك

1- الميل الحدي للاستهلاك موجب أقل من واحد صحيح (قانون كينز النفس).

2- الميل الحدي للاستهلاك ثابت لأي تغير في الدخل (دالة خطية)

3- الميل المتوسط للاستهلاك يكون مالا نهاية عندما الدخل = صفر ويهبط كلما زاد الدخل ولكنه دائماً اكبر من الميل المتوسط.

ودالة الاستهلاك $C = Ca + Cy$ حيث C الاستهلاك الكلي

Ca = الاستهلاك المستقل وهو مقدار الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر

ويقع بين نقطة الصفر وانطلاق دالة الاستهلاك على المحور الرأسي وهو غير مرتبط بالدخل ويختفي بالأجل الطويل ويساوي الادخار السالب.

C= فهو انحدار دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك

Y=الدخل

Cy = الاستهلاك التابع وهو مرتبط بالدخل يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض الدخل

مثال من الجدول: إذا كان C = 80 Y = 80

C = ? Y = 160

جد الاستهلاك عندما Ca = 20 و $MPC = \frac{3}{4}$ APC = ?

$APC = \frac{20}{80} + \frac{3}{4} = 1$ 80 = Y	$C + Ca + Cy$ 80 = Y = C
$APC = \frac{20}{160} + \frac{3}{4} = 0.875$	$C = 20 + \frac{3}{4}(80) = 80$
$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{3}{4}$	$C = 20 + \frac{3}{4}(160) = 140$ 160 = Y
لإيجاد Ca نحول C الى داخل المعادلة	ولإيجاد APC من دالة الاستهلاك نقسم دالة الاستهلاك على Y
$Ca = C - cy$	$\frac{C}{Y} = \frac{Ca}{Y} + \frac{cy}{Y}$
$20 = 140 - \frac{3}{4}(160)$ 140 = C	$\frac{C}{Y} = \frac{Ca}{Y} + MPC = APC$
20 = Ca	

فروض دالة الاستهلاك:

1- يتزايد الاستهلاك مع زيادة الدخل بشكل موجب يعني MPC أيضاً موجب ولو كان سالباً لتناقض الاستهلاك مع نمو الدخل.
2- ليس كل الزيادة في الدخل تنفق على الاستهلاك وانما جزء يذهب الى الادخار معنى ذلك أنَّ MPC أقل من واحد ولو كان أكبر من واحد لكانت الزيادة اكبر من الدخل.
3- دالة الاستهلاك دالة خطية ولذلك MPC ثابت.
4- الميل المتوسط يتناقص مع زيادة الدخل يعني الاستهلاك المستقل موجب APC هو ظل الزاوية يصنعها الخط الواصل من دالة الاستهلاك الى نقطة الاصل ولكي تتناقض هذه الزاوية يجب ان يكون Ca موجب لأنه إذا ساوى الصفر فدالة الاستهلاك تنطلق من نقطة الصفر و لأصبحت الزاوية ثابتة والمتوسط ثابت ولوكان سالب لتزايد نسبة ما يُستهلك من الدخل مع زيادة الدخل.

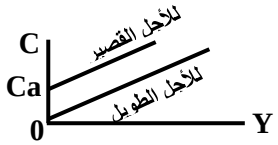

دالة الادخار

من جدول (4-1) نلاحظ أنَّ العلاقة بين الادخار والدخل طردية، كلما زاد الدخل والادخار أي هو المتبقي من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك، ولذلك:

- عند مستوى دخل أقل مقدار الاستهلاك يزيد والادخار سالب 10 يقع أسفل المحور الافقي.
- وعند مستوى دخل = الاستهلاك فكل الدخل استهلك والادخار = صفر (عندما Y= 80)
- عند مستوى دخل أعلى فإن الاستهلاك 140 أقل من الدخل 160 والادخار موجب 20 أعلى المحور.
- ومن رسم دالة الادخار (4-2 (ب)) فإن مقدار الادخار عند أي مستوى من الدخل عبارة عن الفرق بين دالة الاستهلاك وخط العرض (المرشد)

الميل المتوسط للادخار

هو النسبة بين الادخار والدخل ولما كان الدخل Y=C+S فان مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار = $\left(\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=1\right)$

APC + APS =1 APC = 1 – APS APS = 1 – APC	$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=1$ من جدول (4-1)	$\frac{50}{40}+\frac{-10}{40}$	1.25 + (– 0.25) = 1 عندما Y = 40

الميل الحدي للادخار

هو عبارة عن النسبة بين التغيير في الادخار والتغيير في الدخل $MPS=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ولما كان الدخل Y = C+S فإن مجموع الميلين = 1

$$MPS+MPC=1 \qquad \frac{\Delta S}{\Delta Y}+\frac{\Delta C}{\Delta Y}=1$$

- والميل الحدي للادخار يجب ان يكون موجب واقل من واحد وثابتاً لكل تغير في الدخل لان الميل الحدي للاستهلاك ثابت
- وأن APC يتناقص بزيادة الدخل وأن APS يزداد مع تزايد الدخل ومجموعهما =1
- فإذا كان APC أكبر من MPC فإن APS أصغر من MPS.
- والادخار نوعين مستمال SY بضرب الميل الحدي للادخار بالدخل ومستقبل Sa أي ثابت الدالة ليس له علاقة بالدخل ويساوي الاستهلاك الثابت لأنه عبارة عن الادخار $\boxed{Sa=-Ca}$ عندما يكون الدخل صفر ودالة الادخار

S = هو الادخار الكلي S = Sa + Sy الادخار المستقل = Sa أي الادخار عندما يكون الدخل صفر Sy الادخار التابع مرتبط بالدخل S والميل الحدي للادخار وهو انحدار الدالة وهي دالة خطية.

$$APC \Rightarrow \frac{S}{Y} = \frac{Sa}{Y} + MPS \leftarrow \frac{S}{Y} = \frac{Sa}{Y} + \frac{S\cancel{Y}}{\cancel{Y}}$$

(استخراج دالة الاستهلاك من دالة الادخار)

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C$$

$$S = Y - (Ca + CY) \rightarrow S = Y - Ca - CY$$

$$S = -Ca + (1 - C)Y \rightarrow Sa = -Ca$$

$$S = Sa + SY \leftarrow 1 - C = S$$

تحديد مستوى توازن الدخل والناتج

- **مجتمع فيه قطاعين وبلا حكومة يكون الناتج القومي الصافي = الدخل القومي.**
- **فإذا افترضنا هناك ادخار وعدم وجود أرباح غير موزعة يعني الدخل القومي = الدخل الشخصي.**
- **وعدم وجود الحكومة يعني عدم وجود ضرائب يعني الدخل الشخصي = الدخل المتاح (الدخل القومي = الدخل الصافي = الدخل الشخصي = الدخل المتاح)**
- **الناتج القومي الصافي y ⇐ AS العرض الكلي = ينفق على الاستهلاك والادخار = الناتج المتاح فإن**

AS = Y = C + S

- **الانفاق الكلي AD = E الطلب الكلي (انفاق القطاع العائلي C وقطاع الانتاج او الانفاق الاستثماري I)**

AD = E = C + I

يتحقق التوازن عندما يكون (AD = E) = (Y = AS)

الانفاق الكلي = الناتج الكلي C + I = C + S

I = S

- **عندما يكون الانفاق الكلي أقل من الناتج الكلي والفرق تراكم المخزون (I اقل S) مما يعمل على الانكماش لأن المنتجين لا يُغطون تكاليفهم حتى يتساوى الناتج مع الانفاق ويتحقق التوازن ويترتب عليه انكماش الدخل وانخفاض الادخار ويكون أقل من الاستثمار ويتحقق توازن I = S عندما يتساوى الناتج مع الانفاق.**
- **عندما يكون الناتج أقل من الانفاق الكلي يعني الاستثمار أكبر من الادخار ويعني تناقص المخزون السلعي حتى يزداد الانتاج ويتساوى الانفاق مع الانتاج ويكون ما يُنتج يطلب (توسع) (ويعني ↑ الناتج ←↑الدخول↑←الادخار حتى = الاستثمار).**

* ويمكن تحديد توازن الدخل من خلال (بيانيا أو جدول أو رياضياً)

<u>بيانياً</u>: يمكن تحديد الانفاق الكلي عن طريق الرسم البياني (4-3 (أ)).

- **تضيف دالة الاستهلاك الى دالة الاستثمار تحصل على دالة الانفاق الكلي او الطلب الكلي**

160 = 140 + 20 ⇐ 140 = C , 20 = I ← C + I

- **مستوى توازن الناتج والدخل: هو ذلك المستوى الذي يتساوى عنده الانفاق الكلي مع الناتج الكلي. وعلى الرسم يكون التوازن هو 160 يعني قطاع الأعمال <u>يتوقع</u> انه يبيع بمقدار 160 من السلع والخدمات وتولد دخل متاح 160 وناتج بمقدار 160 فأن الاستهلاك المنفق 140 والانفاق الاستثماري 20 حسب توقع كل من قطاع الأعمال والمستهلكين.**
- **في الجزء (أ) مستوى توازن الناتج يتحقق عندما يتقاطع دالة الانفاق الكلي E خط العرض (المرشد) فعند ناتج مقداره 200.**

- **والدخل المتولد الدخل القابل للتصرف 200 فأن الانفاق الاستهلاكي 170 والانفاق الاستثماري 20 ويكون الطلب الكلي 20 + 170 = 190 معناها، أنَّ الانفاق الكلي غير كاف لشراء الناتج لكي يحصل التوازن ويوجد 10 عجز في الانفاق الكلي.**

جدول (4-2)
مستوى توازن الدخل والناتج

وضع التوازن	الانفاق الكلي E أو الناتج الكلي أو الطلب الكلي AD العرض الكلي AS C + I 4 + g		(C + S) 4 + 7 = 1	الاستثمار I		الادخار الكلي S 5 + 6	الادخار	الادخار المستمال sy	الادخار المستقل Sa	جملة الاستهلاك C 2 + 3	الاستهلاك المستمال Cy	الاستهلاك المستقل Ca	الناتج (Y) 4 + 7
							الادخار			الاستهلاك			
11	10		9	8		7		6	5	4	3	2	1
توسع	40	<	0	20	<	- 20		0	- 20	20	0	20	0
توسع	55	<	20	20	<	- 15		5	- 20	35	15	20	20
توسع	70	<	40	20	<	- 10		10	- 20	50	30	20	40
توسع	85	<	60	20	<	- 5		15	- 20	65	45	20	60
توسع	100	<	80	20	<	0		20	- 20	80	60	20	80
توسع	115	<	100	20	<	5		25	- 20	95	75	20	100
توسع	130	<	120	20	<	10		30	- 20	110	90	20	120
توسع	145	<	140	20	<	15		35	- 20	125	105	20	140
توازن	160	=	160	20	=	20		40	- 20	140	120	20	160
انكماش	175	>	180	20	>	25		45	- 20	155	135	20	180
انكماش	190	>	200	20	>	30		50	- 20	170	150	20	200
انكماش	205	>	220	20	>	35		55	- 20	185	165	20	220
انكماش	220	>	240	20	>	40		60	- 20	200	180	20	240

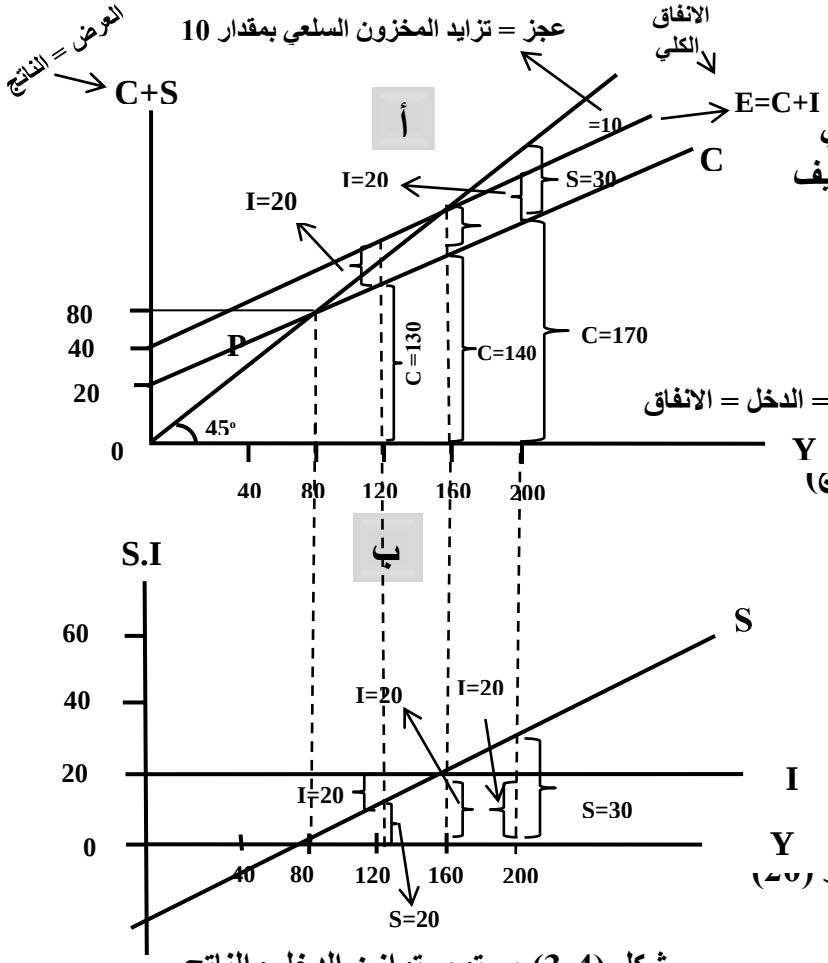

شكل (4-3) مستوى توازن الدخل والناتج

- أي عجز الانفاق الكلي عن الناتج بمقدار 10 وفي الرسم دالة الانفاق يقع تحت خط العرض وهذا يعني تزايد المخزون السلعي بمقدار 10 لعدم قدرة المنتجين على تصريف انتاجهم مما يؤدي الى تسريح عدد من العمال وتقليل الانتاج مما يؤدي الى تقليل الدخل حتى يصل الى 160 ليتحقق التوازن بين الانفاق والناتج
- لو فرضنا أن الانتاج عند 120 والانفاق عند 130 (الانفاق أكبر من الناتج) وجود فائض بمقدار 10 بالإنفاق يتم السحب من المخزون وسينخفض المخزون بمقدار 10 فيعمل رجال الاعمال على توظيف عمال جدد لزيادة الانتاج حتى يصل الى 140 ثم يتحقق التوزان بين الانفاق والانتاج عند 160
- والتوازن هو مستوى من الانتاج الذي يتحقق عنده تساوي الادخار مع الاستثمار (20) المتوقعان والطلب والعرض
- والاستثمار ثابت وفي الرسم (4-3(ب)) فهو خط مستقيم وعند تقاطع منحنى الادخار مع الاستثمار في دخل 160 يتحقق التوازن مع ناتج التوازن.
- عند دخل 200 الادخار المتوقع 30 وهو أكبر من الاستثمار المتوقع المساوي 20 وهناك فرق (10) الافراد لا يرغبون باستهلاكها مما يؤدي الى تراكم في المخزون غير مرغوب فيه مما يجعل رجال الأعمال يقللون الانتاج ويسرحون عمال حتى يتساوى الاستثمار مع الادخار عند دخل وناتج 160 (وضع التوازن).
- عندما يكون دخل أقل من 160 معناها الادخار المتوقع = 10 أقل من الاستثمار المتوقع = 20 وهناك فائض في الاستثمار يؤدي الى زيادة الانتاج حتى يصل الى الدخل والناتج التوازني الذي يتساوى فيه الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع.
- وضع التوازن الوحيد للناتج عند تقاطع I = S وأي انخفاض أو ارتفاع عنها تجعل المنتجين يغيرون مستويات الناتج والتوظف لكي يعيدوا التوازن.

جدول: تحديد مستوى توازن الدخل والناتج من خلال جدول (4-2) حيث يوضح حالات التوسع والتوازن والانكماش.